

الفكر الاقتصادي الماركنتيلي (مدرسة التجار)

لقد أدى انهيار النظام الإقطاعي في الدول الأوروبية في أواخر العصور الوسطى إلى تهيئة المناخ المناسب لظهور حركات فكرية تقوم على تقويم الدعائم الفكرية التي كان يقوم عليها النظام الإقطاعي ومحاولة إرساء فكر اقتصادي جديد يوفق بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج إليه من قوة ومصلحة الطبقة الجديدة وهي طبقة التجار، وعرف هذا الفكر الجديد بمذهب التجار.

ظهرت مدرسة التجار على إثر التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأوروبية وعرفت باسم الفكر الماركنتيلي (Mercantilism) ، وبدأت هذه الأفكار في بريطانيا وهولندا وفرنسا ثم امتدت إلى باقي الدول الأوروبية، وقد استمر هذا التيار سائداً من الناحية الفكرية ومن ناحية توجيهه للسياسة الاقتصادية في أوروبا حتى منتصف القرن الثامن عشر.

تعريف المدرسة التجارية

يطلق مصطلح التجارة أو الماركنتيلية على مجموعة الأفكار والاتجاهات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية في أوروبا في الفترة الممتدة ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، والتي كان هدفها الأساسي تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لاستقطاب المعادن النفيسة اللازمة لجعل الدولة قوية.

الظروف الاقتصادية التي ميزت عصر التجار:

1 - ازدياد أهمية التجارة الخارجية: ويعود ذلك للأسباب التالية:

- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي المتقدم اقتصادياً على إثر الحروب الصليبية

- اكتشاف طرق بحرية جديدة (رأس الرجاء الصالح)

- اكتشاف كولمبس للقارة الأمريكية (1493) واكتشاف مناجم الذهب

كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة ثراء طبقة التجار ونشاطهم التجاري والمالي وإضعاف قوة النظام الإقطاعي.

2- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة: وذلك نتيجة:

- اتحاد التجار مع الملك في القضاء على الأمراء والنبلاء

- ظهور القوميات الأوروبية التي أدت إلى انهيار الإمبراطوريات الكبرى المتخلفة من العصور الوسطى

3 - وجود سلطة مركزية للدولة ترسم السياسة بعيدا عن الفلسفات الكنائسية.

أسس الفكر الاقتصادي الماركنتيلي

لم يتميز فكر التجار بالتحليل الاقتصادي الواسع لكنهم حاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال إيجاد إجابات حول تساؤلات مختلفة من أهمها: ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ وكيف يمكن توزيع الثروة بين البلدان المختلفة؟، وما هو سبب ارتفاع الأسعار في أوروبا؟ وللإجابة على تلك الأسئلة قدم التجار بعض الأفكار التي تكون فلسفتهم والمتمثلة في الآتي:

- اعتبر التجار أن أساس الثروة هو الذهب والفضة فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يحوزه من ذهب وفضة، فعن طريق الذهب والفضة يستطيع الفرد شراء ما يريد من المنتجات وما يصدق على الفرد يصدق على الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وخاصة الذهب والفضة؛
- يرى التجار أن كل دولة يجب أن تعمل على زيادة رصيدها من الذهب والفضة، وذلك عن طريق أن يكون الميزان التجاري للدولة دائما، ويتم ذلك بالعمل على تشجيع الصادرات والإقلال من الواردات، وإذا ما تحقق فائض من الميزان التجاري سوف تضطر الدول الأخرى لدفع قيمته بالمعادن النفيسة؛
- اعتبر التجار أن الثروة الكلية في العالم ثابتة، ومن ثم فإنهم يرون أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة، إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها، لذا فقد دعا التجار في كل بلد بأن يسعى بلدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى، ومن هنا نلاحظ أن نظريتهم تتسم بالطابع الوطني والاستعماري في نفس الوقت؛
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: واضح من منطلق التجار أن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه، ولا بد أن يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة، ومن ثم فقد نادى التجار بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد

تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري وتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحظر بعضها، بالإضافة إلى إعانة الصادرات الأمر الذي يقتضي إشراف الدولة على إنتاج السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف الأخرى المواتية لزيادة الصادرات، لذلك فقد شهدت تلك الفترة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا صور عديدة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛

- يرى التجاريون ضرورة المحافظة على مستويات أجور العمال عند أدنى مستوى له للمحافظة على تكاليف الإنتاج عند أقل مستوى ممكن، واستخدام كافة الموارد الاقتصادية بأقصى كفاءة ممكنة حتى تتمكن الدولة من أن تغزوا بمنتجاتها الأسواق الأجنبية بأسعار تنافسية. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وتقليل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن حتى يكون هناك فائض سلعي يصدر إلى الخارج وبأسعار رخيصة نسبياً ويصبح الميزان التجاري دائماً؛
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي: تأتي التجارة الدولية في قمة الأنشطة التي تسهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس، وقد أشار عدد من التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تضيف شيئاً إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين إنما هو خسارة للآخر، ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كانت الصفقة مربحة، أما التجارة الدولية فإن ما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته، حيث أن الطرف الخاسر بلد أجنبي، وتأتي الصناعة في الترتيب بعد التجارة الدولية من حيث إسهامها في الثروة فالصناعة في تقديرهم هي أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس، أما الزراعة لم تحظ من التجاريين بتقدير يذكر، فقد جاءت في ذيل قائمة أوجه النشاط الاقتصادي؛

- زيادة حجم السكان: يرى التجاريون أن زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة وخصبها، كما يعد مصدر اليد المحاربة وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعاتها؛

- نظريتهم الكمية في قيمة النقود: لقد وضع أسس تلك النظرية جان بودان (Jean Bedin) عام 1568 حيث أشار إلى أن ارتفاع الأسعار إنما يعود إلى زيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوروبية على إثر زيادة تدفق الذهب والفضة إليها، وربط بين ارتفاع الأسعار وزيادة كمية النقود، أي أنه إذا زادت كمية النقود ارتفعت

الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود، وإذا نقصت كمية النقود انخفضت الأسعار وارتفعت القوة الشرائية للنقود

لقد لاقى الفكر الاقتصادي عند التجارين قبولا كبيرا من أغلب الدول الأوروبية، إلا أن السياسات المطبقة لتحقيق هذه الأفكار والمبادئ تختلف من دولة أوروبية إلى أخرى، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من السياسات التي طبقت في هذا الصدد وهي:

- السياسة المعدنية في إسبانيا: تقوم على استغلال إسبانيا لمناجم الذهب والفضة من المستعمرات التي كانت تابعة لها آنذاك وقد سنت الحكومة مجموعة من القوانين تحرم تصدير الذهب والفضة إلى الخارج، كما عملت على تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة للبلاد الأخرى؛
- السياسة الصناعية في فرنسا: تقوم على الحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق زيادة صادرات فرنسا على وارداتها على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية، وليست من المحاصيل الزراعية، ويرجع ذلك لأن قيمة المنتجات الصناعية أكبر من قيمة المنتجات الزراعية فضلا عما تتميز به المنتجات الصناعية من ثبات الكميات المنتجة منها نظرا لأنها لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثلما يحدث في الزراعة.
- السياسة الإنجليزية: تعرف باسم السياسة التجارية وتقوم على الحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق القيام بالتجارة الخارجية، وقد ساعد إنجلترا على تطبيق تلك السياسة أسطولها التجاري الذي تميزت به عن الدول الأخرى.

بعض آراء توماس مان:

يعد توماس مان الممثل الرئيسي للفكر الماركنتيلي ومعبّر أصدق تعبير عن إرادة الماركنتيليين الإنجليز من أهم آرائه ما يلي:

- يعد توماس مان التجارة الخارجية أهم مصدر لإثراء البلاد، ويضع التاجر في مركز القيادة والتوجيه للنشاط الاقتصادي؛
- يوضح توماس مان أنه إذا أرادت إنجلترا أن تزيد من معادنها الثمينة أن تستورد أقل مما تصدر (أن تحصل على ميزان تجاري موافق لها)، ولتحقيق ذلك يقترح توماس مان القيام بما يلي:

- ضرورة تقليل الاستهلاك من السلع الأجنبية
 - يجب زراعة الأراضي الزراعية غير المزروعة من أجل توفير السلع الزراعية وعدم استيرادها من الخارج؛
 - يكون شحن الصادرات الإنجليزية إلى الخارج حصراً بسفن الأسطول التجاري الإنجليزي للاستفادة من أجور الشحن؛
 - السعي لجعل إنجلترا مركزاً تجارياً توزع منه السلع إلى الأقطار الأخرى.
- إن مقياس (إنتاجية) الرأسمال التجاري عند توماس مان هو قدرته على خلق فائض في الميزان التجاري وهذا هو الطريق الوحيد لجلب المعادن النفيسة لبلد لا يملك المناجم؛
- إدراكه للآثار التي تتركها الزيادة في المعادن الثمينة في ارتفاع الأسعار بحيث تكون هذه الآثار غير حسنة على التجارة؛

تقدير مذهب التجار

يعتبر مذهب التجار النواة الأولى لإرساء النظام الرأسمالي حيث استطاعوا تخليص الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني الذي كان سائداً من قبل، ولكنهم لم يصلوا إلى إرساء علم الاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً نظراً لربطهم إياه بخدمة السياسة.

- وعلى الرغم من ذلك تعرض مذهب التجار لبعض الانتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:
- لقد فسر التجار معنى الثروة تفسيراً خاطئاً، لأن الثروة ليست هي الذهب والفضة، وإنما الثروة الحقيقية تتمثل في المقدرة الإنتاجية للدولة وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات؛
 - اعتبر التجار وجود فائض في الميزان التجاري هو الوضع الأمثل لها، حيث أثبت التحليل الاقتصادي خطأ هذا المبدأ، فوجود فائض في الميزان التجاري وتدفق الذهب والفضة لا يمكن أن يتحقق بصفة مستمرة، حيث أوضح آدم سميث أن تدفق الذهب والفضة يؤدي إلى زيادة كمية النقود، ومن ثم ارتفاع الأسعار في الداخل عن مثيلتها في الخارج وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نقص الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري ومن ثم خروج الذهب والفضة للبلاد الأخرى؛

- سياسة التجاريين ذات طابع عدائي لأن كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها الخاصة، وذلك على حساب مصالح الدول الأخرى الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس ذات الطابع العدائي بين الدول، كما أن السياسات التي اتبعتها بعض الدول كفرنسا واهتمامها بالصناعة التصديرية أدى إلى ركود بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة.